حكومة جديدة ... حكومة وحدة وطنية ... أم تغيير في النظام السياسي وتوسيع قاعدة القرار

الحل: اعتماد وثيقة الإصلاح ووضعها حيز التطبيق

رام الله - «آفاق برلمانية» - حسام عز الدين:

قد يرى البعض أنه تم نزع فتيل الأزمة الداخلية التي اتسمت هذه المرة، باستخدام العنف للتعبير عنها، وبشكل لم تشهده السلطة الفلسطينية من قبل، إلا أن هناك من يرى أن الأزمة ما زالت قائمة طالما بقي النظام السياسي الفلسطيني الحالي يسير في الاتجاه ذاته، ولن تحل الأزمة بتغيير وزاري أو تعديل حكومي.

ففي الوقت الذي واصلت فيه قوات الاحتلال عمليات الاغتيال والقتل، انشغل البعض من الفلسطينيين بخطف مسؤولين فلسطينيين وإطلاق النار على آخرين وحرق مكاتب أمنية، وهو الأمر الذي لم يحصل من ذي قبل.

ونجح الرئيس ياسر عرفات في التخفيف من حدة الأزمة، حينما استطاع إقناع رئيس الوزراء أحمد قريع بالعدول عن الاستقالة، مع إعطائه هو والمجلس التشريعي وعوداً بإجراءات عملية لتصليح الوضع الداخلي، ومن هذه الوعود اعتماد وثيقة الإصلاح التي أقرها المجلس التشريعي في منتصف العام ٢٠٠٢، وتأكيدات على أن يقوم النائب العام بما عليه في التحقيق في ملفات الفساد المحالة إلى السلطة الفلسطينية وتحديدا فضيحة الإسمنت التي أشغلت بال الشارع الفلسطيني.

وليس بعيداً عن تفصيلات الاتفاق الذي تم بين الرئيس عرفات ورئيس الوزراء قريع، والذي تم على أساسه إنهاء الخلاف بين مؤسسة الرئاسة ومجلس الوزراء، فقد أعطى الرئيس عرفات قريع صلاحية كاملة في تغيير أو تعديل مجلس الوزراء كيفما يشاء، وفق ما أعلن مستشار الرئيس عرفات نبيل أبو ردينة.

فهل إجراء تعديل أو تغيير وزاري يمكن أن يحل الازمة الداخلية التي ما تكاد تخبو حتى تخرج من جديد؟

وهل تغيير وزير الصحة أو التربية والتعليم أو أي وزير آخر، هو ما تبحث عنه الإدارة الأميركية عبر الضغوط التي تمارسها على السلطة الفلسطينية منذ بدأ العدوان الإسرائيلي على الأراضي الفلسطينية، إضافة إلى ضغوط عربية أخرى؟

وهل إعطاء رئيس الوزراء صلاحية الإشراف على وزارة الداخلية وتحديد صلاحيات الوزارة بأجهزة الشرطة والأمن الوقائي والدفاع المدني، كفيل بأن يمنع الأزمة من أن تطل برأسها من جديد؟

وعلى الرغم من إعلان رئيس الوزراء أحمد قريع عن سحب استقالته وإعلانه عن جملة من القضايا التي تم الاتفاق عليها مع الرئيس، فإن مسألة إجراء تعديل أو تغيير وزاري لا تبدو أنها ستتم في الأيام الحالية، وإن بدأ بعض المسؤولين بتجهيز أنفسهم لإمكانية أن يصبحوا وزراء.

برأي النائب عزمي الشعيبي، رئيس اللجنة الاقتصادية وعضو اللجنة البرلمانية المكلفة بلقاء الرئيس عرفات، فإن إجراء تعديل وزاري لن يحل المشكلة «بل سيبقيها تراوح في مكانها، وإن غابت لفترة».

مسؤولية اللجنة المركزية والمجلس الثوري في التغيير

ووجه الشعيبي إصبعه إلى اللجنة المركزية لحركة «فتح»، وتحديداً إلى رئيس الوزراء الحالي أحمد قريع، ورئيس الوزراء الأسبق محمود عباس، وقال «على عباس وقريع لملمة اللجنة المركزية والمجلس الثوري لوضع حد لكافة الأمور، وتغيير النمط السياسي الحالي».

لكن أي لملمة للوضع داخل «فتح» أو خارجها، لا يزيل التساؤل حول ما إن كان التغيير الوزاري أو التعديل هو أساس الحل أم لا.

عندما قرر المجلس التشريعي تشكيل لجنة برلمانية لمقابلة الرئيس عرفات للبحث عن آفاق لحل الأزمة، دعا رئيس المجلس التشريعي روحي فتوح اللجنة إلى البحث عن توسيع قاعدة القرار السياسي عبر توسيع قاعدة المشاركة السياسية من الفصائل والأحزاب الفلسطينية، وهو الأمر الذي عرض في تقرير اللجنة البرلمانية الأولى التي كلفت بإعداد تقرير عن الوضع السياسي العام.

وأشارت اللجنة في تقريرها إلى أن الإبقاء على إبعاد الفصائل والأحزاب السياسية عن المشاركة في القرار السياسي سيترك آثاراً سلبية أخرى قادمة على الوضع الداخلي.

ولأول مرة تبحث لجنة برلمانية قضية حساسة في المجتمع الفلسطيني، وبشكل علني، ألا وهي قضية أسلوب المقاومة حينما تحدثت اللجنة في تقريرها عن استخدام الصواريخ وقذائف الهاون في بيت حانون وما لذلك من أثر سلبي يتسبب في رد إسرائيلي عنيف على أهالي البلدة.

وأشارت اللجنة إلى أهمية بحث هذا الموضوع ونقاشه مع مختلف الفصائل الفلسطينية، إذا كان الجميع مهتم بوضع تصور سياسي موحد.

إذاً، فالفصائل الفلسطينية، شاءت أم أبت، هي جزء من الإشكالية القائمة، أو أي أزمة داخلية تقع في المجتمع الفلسطيني، وتتحمل المسؤولية في سكوتها عما يجري ... ويجب أن تتحمل المسؤولية عن إدارة الوضع بشكل عام.

ويعارض صالح رأفت، الأمين العام للاتحاد الديمقراطي «فدا»، فكرة أن الفصائل تمارس حالة من السكوت إزاء ما يحدث، وبحسب رأفت فإن مختلف الفصائل والأحزاب أصدرت موقفها «المعارض لأي اقتتال داخلي»، وقال «ليس صحيحاً على الإطلاق أن الفصائل الفلسطينية تقف ساكتة!».

لكن هل تكون المعارضة عبر البيانات والتصريحات الفضائية هي الدور المحدد المنوط بهذه الفصائل... أم أن هذه الفصائل يجب أن تكون جزءاً رئيسياً في أي عملية إصلاح تتعلق بحياة الناس الذين من المفترض أنهم قواعد لهذه الفصائل والأحزاب ؟

منذ أن بدأ ما يسمى الحوار الوطني بين الفصائل، عندما نشأت فكرة استحداث منصب رئيس الوزراء في بداية العام الماضي، والحوار الفلسطيني يراوح مكانه لدرجة أن أحداً في الشارع الفلسطيني لم يكن ليكترث كثيراً بتفاصيل هذا الحوار.

وفي غمرة مراوحة الحوار مكانه وارتباطه مباشرة بتحركات مصرية وعربية قبل أن يكون مرتبطاً بالواقع الفلسطيني، تطرح بين الفينة والأخرى قضية الحكومة الوطنية الموحدة التي باتت العنوان الرئيس لأي حديث يتم عن إصلاح الوضع الفلسطيني الداخلي، إلا أن عدم تحقيق هذا الشيء يعود «لعدم نضوج الحوار» حسب ما رأى مشاركون في هذه الحوارات.

ويقول صالح رأفت «مسألة الحكومة الوطنية الموحدة كانت وما زالت مطلباً قائماً، وهناك دعوة لجميع الفصائل الفلسطينية للمشاركة في الحكومة الفلسطينية، لكن هناك إحجاماً لبعض الفصائل الفلسطينية من المشاركة».

وأضاف «الجهاد الإسلامي، وحركة «حماس» ترفضان الدخول في الحكومة، وكذلك الجبهة الشعبية، لكن الجبهة الديمقراطية تطالب بحكومة وطنية ولم تشارك».

وأشار رأفت إلى وثيقة قدمت في آذار الماضي خلال جلسات الحوار، حول مشاركة الفصائل الفلسطينية في الحكومة ... لكن لا يوجد رد عليها لغاية الآن».

وبحسب رأفت فإن مسألة حكومة الوحدة الوطنية «ليست مطروحة الآن، وهي بحاجة إلى إنضاج المفهوم لدى غالبية القوى والفصائل ... في الوقت الذي تبدي فيه السلطة الفلسطينية استعداداً لتوسيع قاعدة المشاركة في الحكومة ... حسب تقديري».

وليس مفهوماً ما هو «الإنضاج» الذي تحدث عنه رأفت، وبخاصة أن غالبية الفصائل الفلسطينية الموجودة في الساحة الفلسطينية تؤمن بـ«الانتخابات الشعبية».

وقد يكون بإمكان المجلس التشريعي، الذي مر على انتخابه تسع سنوات، تعليق الجرس، بشأن توسيع قاعدة المشاركة السياسية، وذلك عبر التأكيد على تنفيذ الانتخابات.

الكوتا الفصائلية تشكل عائقاً!

وبحسب نائب رئيس المجلس التشريعي حسن خريشة، فإن ما يعيق التوصل إلى اتفاق بشأن حكومة وحدة وطنية يعود بالأساس إلى استناد هذه الفصائل والأحزاب إلى نمط سياسي قديم منبعه «الكوتا» الفصائلية، أو ما يعرف بـ«الحصص».

واعتبر خريشة أن القضية ليس تشكيل حكومة وحدة وطنية «ولا النوايا الحسنة» على حد تعبيره.

وهو يرى أن حكومة الوحدة الوطنية يجب أن لا تأتي من خلال توزيع الحصص على الفصائل «هذا يجب أن لا يأتي إلا من خلال انتخابات حقيقية شاملة في الأراضي الفلسطينية، ونأمل أن تخرج عن هذه الانتخابات قيادة موسعة تضم الألوان السياسية التي تدعمها القاعدة».

وبحسب خريشة، فإن الحديث عن حكومة وحدة وطنية ضمن المفهوم القديم نفسه، إنما هو «مراوحة في الدائرة المغلقة نفسها».

مؤتمر شعبي للأغلبية الصامتة

وأضاف «هناك أغلبية صامتة، بعيدة عن الفصائل والتنظيمات، لذلك أنا اقترح أن يكون هناك مؤتمر شعبي يضم شخصيات سياسية وأكاديميين، وطلبة، ونقابيين لتحديد ما نريد من هذه الانتخابات».

وقال «المطلوب إجراء إصلاحات حقيقية شاملة على الأرض».

ولا يعتبر خريشة ما تم التوصل إليه بين اللجنة البرلمانية والرئيس ياسر عرفات سيؤدي إلى إصلاح الوضع، أو تغيير وتعديلات في قيادة الأجهزة الأمنية، وقال «استبدال شخص بآخر لن يحل المشكلة ولا يلامس الواقع».

وإن كانت الأنظار تتجه إلى الحكومة أو مؤسسة الرئاسة، فإن الضبابية تشمل، أيضاً، الوضع القيادي السياسي للنظام السياسي الفلسطيني بشكل عام، بمعنى أن القضية لا تقف فقط عند الحكومة أو الوزارة.

ويعارض د. مصطفى البرغوثي فكرة التركيز على حكومة الوحدة الوطنية، معتبراً أن صلاحيات الحكومة لا تتعدى الاهتمام بإدارة حياة الناس في الوقت الذي يجب فيه البحث عن آلية لإدارة الصراع السياسي مع الجانب الاسرائيلي.

مصطفى البرغوثي

مطلوب قيادة موحدة

وقال البرغوثي «حكومة وحدة وطنية لا تحل المشكلة ... المطلوب قيادة وطنية موحدة».

وأوضح «المقصود بالقيادة الوطنية الموحدة أن تكون هذه القيادة هي الإطار العام الذي يدير الصراع مع الاحتلال، وتقود مسيرة التحرر الوطني وتشرف على عمل الحكومة وما تحقق لصالح المواطنين هنا».

وأشار البرغوثي إلى أن صلاحيات الحكومة في الوضع السياسي الحالي هي صلاحيات محدودة «لكن الحكومة مقيدة فيما تعلق بعملية التحرر الوطني».

ولا ينفي البرغوثي من خلال ما يطرحه أهمية دور الحكومة والأجهزة المختلفة في عملية الإعداد والتجهيز للدولة الفلسطينية المنتظرة، إلا أنه يركز على آلية قيادة عملية التحرر الوطني، تلك القضية التي تفوق بحجمها قضية الحكومة ووزاراتها بشكلها الحالي.

إلا أن تشكيل القيادة الوطنية الموحدة قد يجابه بمعارضة من منظمة التحرير الفلسطينية، التي تعتبر السقف الأعلى للنظام السياسي الفلسطيني، وهي التي من المفترض أن تقود عملية التحرر الوطني.

وحول هذه القضية، أجاب البرغوثي بأن هناك فصائل فلسطينية غير منضوية تحت لواء منظمة التحرير، إضافة إلى وجود مؤسسات جماهيرية واسعة لا بد من أن تشارك في رسم سياسة التحرر الوطني.

وتتشكل القيادة الموحدة حسب ما يراها البرغوثي «من ممثلين عن منظمة التحرير، وممثلين عن الفصائل غير الممثلة في منظمة التحرير، إضافة إلى ممثلين عن مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني المختلفة».

ومهما كان شكل التغيير أو التعديل، فإن الغالبية ترى أن هذا التغيير يجب أن يطرأ على شكل النظام السياسي وآلية عمله قبل أن يكون تغييراً بهدف توزيع الحصص التنظيمية أو توزيع الحصص على وزراء أو نواب.